المنصرف وكان للثاني احكام اخر لابد من معرفتها
احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف
سمي به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن او
لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره مدخول
الجر والتنوين اولازياده به قدمه لاصالته ولكون
مفهومه وجوديا ما اي اسم دخله الجر بالكسرة لتبادره
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا
لايصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمي
به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج
المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شأنه
الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح في
الامتحان لايدخله الجر بالكسر قدمه تنبيها على ان
منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
التمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع
لشيئ منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين
ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد يجري
عليها الاحكام وهذه لاتحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة
جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي لاتتيسر الا بالتفصيل الاتي
بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد
مع ان فيه ذكر العلة التعريفية وهو مخل بالتعريف كما صرح
به في الامتحان نترك تعريفه ونكتفي بما يفيد معرفة الاصطلاح
بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على

مطلب غير المنصرف

الاستعمال

الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة على التفصيل الاتي
فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو
يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر
فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصورة نحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه
مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصاعدا
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان و
مثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة
نحو خماسي الى تساعي هذا كما قال الفاضل عصام انما
لم نحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع
في مفعل ولا فعال في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع
الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي
مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماسي ومخمس
مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر
اذ معناه مكررا والاصل تكرير اللفظ ايضا فاصل جائني
القوم احاد اي موحد جاؤا احادا وكذا البواقي واخر جمع
اخرى مؤنث اخر اسم تفضيل لان معناه مع في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام
او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقيل انه معدول عما معه من الموافقة للموصوف
افرادا لا تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب
الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين

Copyright © King Saud University